

## الورقات | المقرر (١٢) | برنامج تمكين مهامات العلم

صالح العصيمي

احسن الله اليكم قال رحمه الله ومن شرط المفتى ان يكون عالما بالفقه اصلا وفرعا خلافا ومذهبها واي كامل الالة في الاجتهاد عارفا بما يحتاج اليه باستنباط الاحكام. من النحو واللغة ومعرفة الرجال وتفسير - 00:00:00

ذات الواردة في الاحكام والاخبار الواردة فيها. ومن شرط المستفتى ان يكون من اهل التقليد فيقلد المفتى في الفتية وليس للعالم ان يقلد. والتقليد والتقليد قبول قول القائل بلا حجة. فعلى هذا - 00:00:20

قول قول النبي صلى الله عليه وسلم يسمى تقليدا. ومنهم من قال التقليد قبول قول القائد وانت لا تدرى من اين قاله فان قلنا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بالقياس فيجوز ان يسمى قبول قوله تقليدا. واما - 00:00:40

فهو بذل الوعس في بلوغ الغرض. فالمجتهد ان كان كامل الالة في الاجتهاد فاجتهد في الفروع فاصاب اجران وان اجتهد فيها واططا فله اجر واحد. ومنهم من قال كل مجتهد في الفروع مصيب. ولا - 00:01:00

يجوز ان يقال كل مجتهد في الاصول الكلامية مصيب. لأن ذلك يؤدي الى تصويب اهل الضلال من النصارى والكافر والملحدين ودليل من قال ليس كل مجتهد في الفروع مصيبة. قوله صلى الله عليه وسلم - 00:01:20

من اجتهاد واصاب فله اجران ومن اجتهد واططا فله اجر واحد. ووجه الدليل ان النبي صلى الله عليه وسلم خطأ المجتهد تارة وصوبه اخرى. ختم المصنف رحمة الله بفصل اخر - 00:01:40

قرى من فصول اصول الفقه وهو معرفة المفتى والمستفتى والاجتهاد والتقليد معرفة والمستفتى والاجتهاد والتقليد. وذكر فيه خمسة امور. وذكر فيه امور فاما الامر الاول فهو شرط المفتى. فاما الامر الاول فهو شرط - 00:02:00

المفتى والمفتى هو المخبر عن حكم شرعى. هو المفتى هو المخبر عن حكم شرعى وعد من شرط المفتى شرطان جامعان احدهما ان يكون عالما بالفقه اصلا وفرعا. خلافا ومذهبها. اي جامعا بين العلم - 00:02:30

بأصول الفقه وهي قواعده وبين فروعه وهي مسائله. وبين الخلاف العالى بين الفقهاء وبين الخلاف الخاص بمذهبه فيكون عارفا بما اختلف فيه فقهاء مذهبة كالحنفية او المالكية او الشافعية او الحنابلة مع معرفته بخلاف الاخرين من الفقهاء. والآخر في قوله وان - 00:02:57

تكون كامل الالة في الاجتهاد. وفسر كمال الالة بالاجتهاد بقوله عارفا بما يحتاج اليه في استنباط الاحكام من النحو واللغة الى اخر ما ذكر. فلا يبلغ المرء مرتبة الافتاء حتى يكون كامل الالة في الاجتهاد. بان تكون له الة وافرة. فمقصوده - 00:03:37

من كمال الالة حصول ما يحتاج اليه. لا الاحاطة بالعلم كله. حصول ما يحتاج اليه من الاحاطة بالعلم وهذا معنى قوله عارفا بما يحتاج اليه في استنباط الاحكام من النحو واللغة الى اخر ما ذكر - 00:04:07

فاللات الاجتهاد يكفي منها ما يقوم به الاجتهاد ولا يطلب ان يكون المجتهد محيطا بالعلوم كلها بان يكون محظيا بعلم التفسير كله وعلم النحو كله وعلم الاصول كله الى اخر ذلك من انواع العلوم - 00:04:27

الاصلية والفرعية وانما المقصود ان تكون له الة كاملة. فمن لم تكن له الة كاملة فانه لا يكون اهلا للافتاء. لان الافتاء مفتقر الى الة الاجتهاد. واسم المفتى والفقير كان عند من سبق مختصا بالمجتهد. فالمفتي يجتهد في القول الذي - 00:04:47

يذكره ومن الغلط الذي شاع اليوم الخلط بين مقام الافتاء ومقام التدريس فصار من الناس من يجعل كل تدريسه افتاء بان يجتهد في كل مسألة وصار يقابلهم اليوم من يجعل كل الافتاء تدريسا بان لا يقبل الخروج عن مذهب من المذاهب المتبوعة وهذا -

على المذاهب كلها والفقهاء كلهم. لأن التدريس مقام للمجتهد والمقلد اما الافتاء فمقام للمجتهد فقط. لأن التدريس مقام للمجتهد قال لي واما الافتاء فمقام للمجتهد فقط. فالمفتى يطلب منه ان يجتهد بما ينتهي اليه علمه - 00:05:47 واما المدرس فلا يطلب منه ذلك. فإذا درس مذهبا متبعا بمسائله المذكورة كان هذا سائغا واما في مقام الافتاء فلا بد له ان يبذل وسعه قدر طاقته وقد يعجز فيقلد هذا - 00:06:17

المذهب فللعالم ان يقلدك ما سيأتي. لكن من كانت له قدرة على الاجتهاد فافتى فانه حينئذ لا يعاب فمن يقول اليوم مثلا لا اترك مذهب ابي حنيفة او مذهب مالك او مذهب الشافعي او مذهب احمد - 00:06:37 لاجل افتاء مفت من المتأخرین فقد اخطأ. لأن هذا المفتى مجتهد. وانت مقلد فتقلد مفتى واما في التدريس فلك وله ان يتلزم بتدریس المذهب المتبع وفق ما هو عليه. واذا - 00:06:57

رأيت جادة اهل العلم من فقهاء المذاهب كلهم وجدت انهم اذا درسوا الفقه او فيه جعلوه على المذهب. واذا افتووا كانت لهم اقوال يخالفون فيها المذهب هذا في كل مذهب ومنهم المذهب المشهور في هذا البلد وهو مذهب الحنابلة. ومن الاخبار المنقوله عن - 00:07:17

رحمه الله انه افتى مرة في مسألة فعايه بعض اصحابه الاخذين عنه بأنه خالف المذهب. فشدد له البهوي الكلام وقال كلمة شديدة ثم اخبره انه اذا درس المذهب اخبر بعلم اهله. واذا افتى اخبر بما - 00:07:47

الله حقا بينه وبين الله سبحانه وتعالى. وفي اجازة الحجاوي لبعض اصحابه الاخذين عنه انه امره عند الافتاء بالرجوع الى قولي الامامين المجتهدین المجد ابن وابي محمد ابن قدامة وقولهما يكون تارة مخالفًا للمذهب فهذا - 00:08:17 اخطأ في الناس اليوم فخلطوا بين مقام الافتاء ومقام التدليس. وهذه حال الناس في ازمنة متأخرة بالعلم وغيره انه يحدث قول فيه خطأ مقابل قول فيه خطأ والجادة السالمة هي بين - 00:08:47

طريقين فالحسنة بين سيئتين والهوى بين ضلالتين. واما الامر الثاني وهو شرط فيه ذكره في قوله ومن شرط المستفتى ان يكون من اهل التقليد. فيقلد في الفتيا والمفتى والمستفتى هو المستخبر عن الحكم الشرعي. المستخبر عن الحكم الشرعي - 00:09:07 اي المستفهم عن الحكم الشرعي. وذكر المصنف من شرط المستفتى ان يكون من اهل التقليد. فلا كونوا من اهل الاجتهاد. قال فيقلد المفتى في الفتية ثم قال وليس للعالم ان يقلد - 00:09:41 اي حال القدرة على الاجتهاد. لأن اسم العالم والفقير اسم للمجتهد في عرفهم. فالعالم وليس له ان يقلد ما لم يعجز عن الاجتهاد او ضاق الوقت عنه فله ان يقلب ما لم يعجز - 00:10:01

عن الاجتهاد او ضاق الوقت عن الاجتهاد فله ان يقلد. ثم ذكر الامر الثالث وهو حقيقة التقليد وحده فقط فقال والتقليد قبول قول القائل الى اخره ذكر في حد التقرير - 00:10:21

قولين احدهما انه قبول قول القائل بلا حجة قبول قول القائل بلا قال فعلى هذا قبول قول النبي صلى الله عليه وسلم يسمى تقليدا لان من قبله كونوا قد قبل القول بلا حجة وهذا فيه نظر. لأن النبي صلى الله عليه وسلم حجة بنفسه. لأن النبي - 00:10:41 صلى الله عليه وسلم حجة بنفسه. والآخر في قوله ومنهم من قال التقليد قبول قول القائل وانت لا تدري من اين قاله؟ اي من اى وجه بنى عليه هذا القول. ثم قال فان قلنا ان النبي - 00:11:11

صلى الله عليه وسلم كان يقول بالقياس فيجوز ان يسمى قبول قوله تقليدا وهذا فيه نظر كما تقدم. والمختار ان هو تعلق العبد بمن ليس حجة لذاته في حكم شرعى. تعلق العبد بمن ليس حجة - 00:11:31

لذاته في حكم شرعى. واما الامر الرابع وهو حقيقة الاجتهاد وحده ذكره في واما الاجتهاد فهو بذل الوعس في بلوغ الغرض. والوعس هو السعة والغرض هو الحكم الشرعى. والمختار ان الاجتهاد هو بذل الوعس. من - 00:11:51 متأهل للنظر في حكم من متأهل للنظر في الاadle لاستنباط حكم شرعى هو بذل الوعس من متأهل للنظر في الاadle لاستنباط حكم

شرعی. فهو يجمع ثلاثة امور احدها بذل الوسع. وهو الطاقة والقدرة وثانيها انه صادر عن - [00:12:21](#)  
اهل للنظر في الادلة. فلا عبرة باجتهاد يصدر من غير متأهل للنظر في الادلة وهذا فعل كثير من الناس اليوم. فانه يصدر منهم اجتهاد  
من غير اهلية كاملة في النظر - [00:12:51](#)

في الادلة فيكثر دعوى الراجح اذا سأله عن مراتب ما يرجح به الاحكام لم تجد عنده الله تجعله متأهلا للنظر. وثالثها انه  
باستنباط حكم شرعی. واما الامر الخامس وهو حكم المجتهدين - [00:13:11](#)  
ذكره في قوله فالمجتهد ان كان كاملا للادلة في الالله في الاجتهاد فان اجتهاد في الفروع فله اجران اجتهاد فيه واططاً فله اجر واحد.  
لقوله صلى الله عليه وسلم اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم اصاب - [00:13:41](#)

فله اجران. واذا اجتهد ثم اططاً فله اجر واحد. متفق عليه. قال ومنهم من قال كل مجتهد في الفروع مصيبة. كل مجتهد في الفروع  
له موردان. احدهما الاجر والاخر الحكم. احدهما الاجر والآخر حكم فاما في الاجر فكل مجتهد  
مصيبة. فهو يصيب اجرا اما واحدا واما اثنان اما واحدا واما اثنين. واما في الحكم فال المصيبة واحد. وتسهي هذه المسألة تصوير المجتهدين. وتحرير القول فيها ان تصويبهم له موردان. ان تصويب - [00:14:01](#)

له موردان. احدهما الاجر والآخر الحكم. احدهما الاجر والآخر حكم فاما في الاجر فكل مجتهد مصيبة. فاما في الاجر فكل مجتهد  
مصيبة. فهو يصيب اجرا اما واحدا واما اثنان اما واحدا واما اثنين. واما في الحكم فال المصيبة واحد - [00:14:31](#)

فاما ان يكون الحكم الشرعي على هذه الصفة واما ان يكون الحكم الشرعي على هذه الصفة. وهذا الذي ذكره كل متعلق بالاجتهاد في  
الفروع وهي عندهم ايش؟ الاحكام الطلبية العملية فقال ولا يجوز ان يقال كل مجتهد في الاصول الكلامية مصيبة. لأن ذلك يؤدي - [00:15:04](#)

الى تصويب اهل الضلاله من النصارى والمجوس والكافر والملحدين. فما سبق ذكره في تصويب المجتهدين محله عنده هو وغيره من  
جمهور الاصوليين هو في الفروع دون الاصول اي دون الاحكام الخبرية العلمية. وعللوا بان كل بان القول بهذا في الاصول - [00:15:34](#)

ادي الى تصويب اهل الضلاله. والحق ان الاجتهاد مورده الاحكام الشرعية كلها. سواء كانت  
في باب الخبر او في باب الطلب. سواء كانت في باب - [00:16:04](#)  
او في باب الطلب. فقد يقع الاجتهاد في مسألة طلبية. وقد يقع اجتهادا في مسألة طلبية كالاجتهاد في رؤية الكفار ربهم يوم القيمة.  
وهي عند هؤلاء مسألة من المسائل الاصول - [00:16:24](#)

طولية او القول في الاجتهاد في حكم الوتر. وهي عند هؤلاء مسألة فرعية. وما عللوا به من تصويب الواقعين في ضلاله لا يصح له.  
لانه اجتهاد صادر ايش؟ احسنت من غير متأهل في الادلة من غير متأهل في الادلة. لأن الدين الذي - [00:16:44](#)  
تعبد به الله يتلقى عن رسول الله. لأن الدين الذي يعبد به الله يتلقى به يتلقى عن رسول صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين. وبهذا تكون  
قد فرغنا بحمد الله من شرح هذا المتن - [00:17:14](#)  
على ما يناسب المقام - [00:17:34](#)